ذكره المحشي واما ظهور به وجه بطلان نقلا كالح فلان جمهور
المتكلمين لم يذهبوا الى جواز وجود صفة سلبية او اضافية
له تع اصلا فكيف يذهبون الى وجود الصفات السلبية
او الاضافية الغير المتناهية له تع قوله وتثبت المقومة
الممنوعة وهي استلزام الدليل للمدعى قوله ليس بمعنى القديم
وهو الموجود الغير المسبوق بالعدم قوله وما ذكره في
دفعه اولا اما منع للتجريد آه وهو قوله قلنا هم يقولون آه
يعني لا نم ان الازلي هنا ليس بمعنى القديم بل بمعنى اعم منه
مستندا بانهم يريدون منه في هذا المقام ما هو مرادف
للقديم فارادتهم في هذا المقام ذلك المعنى يدل على ان المص
ايضا اراد منه ذلك والمنع المذكور مبني على ذلك فلا وجه
للجواب المذكور بتجريد المدعى لانه خلاف الظ ومخالف
لكلام القوم هنا قوله واما ايراد للمنع المذكور مع
سنده آه والمراد من المنع المذكور هو ما ذكره الش بقوله
فيه ان الدليل على تقدير تمامه آه ثم ان النسخ هنا مختلفة
فوقع في بعض لا على كلام المص بوجود كلمة لا وفي
بعضها على كلام المص بدونها فعلى الاول قوله على كلام
القوم هنا وقوله حيث تاخذ فيها حتى يرد عليه وهو
ظ ويؤيده قوله وانت تعلم ان النقض الاجمالي آه فان
الظ انه اشارة الى رده باثبات ان المنع المذكور وارد على
كلام المص ايضا واما على الثاني فلا وجه له ظاهرا وغاية
ما يتكلف في توجيهه ويقال ان مراده ان المنع المذكور الوارد
على كلام القوم هنا وارد على كلام المص بناء على حسن
الظن به في ظهور عدم مخالفته اياهم في هذا المقام واما
تعلق قوله على كلام القوم هنا بالمذكور او بالمنع على

النسخة

٥٤

النسخة الثانية فليس بشيء على ما لا يخفى قوله وما ذكره
في دفعه ثانيا وهو قوله على ان كونه ثابتا له في الازل
آه ايراد للمنع المذكور بسند آخر على كل من القوم والمص
وما ذكره المص فيما بعد بقوله او ينتقض بالخلق يدل على
ان الازلي في كلامه كما في كلام القوم بمعنى ولعل وجه
عدم الفضيلة هو ان قوله فقيل انه اضافة القدرة الى
المقدور دليل على تخلف عن الدليل على ما اشار اليه الش
بقوله واليه اشار بقوله فقيل وانما يلزم التخلف من كون
الخلق اضافة اذا كان الوجود ماخوذا في الحكم والماخوذ
فيه الوجود انما هو القديم دون الازلي فيما ذكره المص يدل على
ان الازلي في كلامه بمعنى القديم قوله باثبات المقومة الممنوعة
وهو استلزام للمدعى وقوله بعد بتجريد المدعى ظرف
للممنوعة وقوله بناء على انه يلزم آه متعلق بالاثبات و
حاصله انه لا شبهة في ان الدليل يدل على ان الكلام صفة له تع
والصفة لا تكون الا بالقياس فيدل على كونه قائما به تع وتقرر
في موضعه آه قيام الحوادث بذاته تع ممتنع فهذا الدليل لما
دل على انه صفة قائمة به دل على انه ازلي قوله والثاني اشارة
الى منعه اي منع لزوم قيام الحوادث حاصله ان الحادث
الممتنع قيامه بذاته تع انما هو الموجود في الخارج وكون
الكلام موجودا في الخارج حتى يمتنع قيامه بذاته تع من غير
كونه ازليا ثم بل هو اول البحث قوله ولذا احتيج اي ولاجل
ان ما نحن فيه وهو الكلام محتمل للوجود والعدم احتيج
الى تجريد المدعى بتخصيص محل النزاع والا اي وان لم يكن
محتملا لهما بل نفيا في الوجود فلا يحتاج اليه التخصيص
قوله واما قيام الصفة المتجددة آه لما كان تخصيص الحادث

Copyright © King Saud University